الحكم الرشيد والسلم المجتمعي
- دراسة في المفاهيم -

المكي محمد بن قبلية
باحث ماجستير كلية الاقتصاد والتجارة زليتن
almakibengablia@gmail.com

الملخص:

إن تحقيق الاستقرار والتنمية في أي مجتمع يتطلب وجود سلم اجتماعي وحكم رشيد، وهما مفهومان مترابطان وضروريان.

السلم الاجتماعي هو حالة من التعايش السلمي بين جميع أفراد المجتمع، حيث يتم احترام حقوق كل فرد وتجنب الصراعات والنزاعات للوصول إلى هذا الهدف، ويجب تعزيز قيم التسامح والاحترام المتبادل، وتوفير العدالة الاجتماعية، وضمان حقوق الإنسان.

الحكم الرشيد هو نظام إدارة يعتمد على مبادئ الشفافية والمساءلة، حيث يتمتع المواطنون بمشاركة فعالة في صنع القرار، ويهدف هذا النظام إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال إدارة الموارد بكفاءة، ومحاربة الفساد، وضمان سيادة القانون.

العلاقة بين السلم الاجتماعي والحكم الرشيد تكاملية، فالحكم الرشيد يوفر بيئة آمنة ومستقرة لدعم السلم الاجتماعي، في حين أن السلم الاجتماعي هو شرط أساسي لنجاح الحكم الرشيد.

وبناءً على ذلك، فإن السعي إلى مجتمع مزدهر ومتقدم يتطلب العمل على تعزيز كلا المفهومين معاً، وذلك من خلال إرساء حكومة رشيدة تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة ورفاهية جميع أفراد المجتمع.

الكلمات المفتاحية: الحكم الرشيد–السلم المجتمعي–التنمية– التسامح – الشفافية – دولة القانون – ليبيا

Abstract

Achieving stability and development in any society requires social peace and good governance, which are two interconnected and essential concepts.

Social peace is a state of peaceful coexistence among all members of society, where the rights of each individual are respected and conflicts and disputes are

avoided. To achieve this goal, the values of tolerance and mutual respect must be promoted, social justice must be provided, and human rights must be guaranteed.

Good governance is a management system based on the principles of transparency and accountability, where citizens enjoy effective participation in decision-making. This system aims to achieve sustainable development by managing resources efficiently, combating corruption, and ensuring the rule of law.

The relationship between social peace and good governance is complementary, as good governance provides a safe and stable environment to support social peace, while social peace is a prerequisite for the success of good governance.

Accordingly, the pursuit of a prosperous and advanced society requires working to promote both concepts together, by establishing a good government that aims to achieve sustainable development and the well-being of all members of society

Keywords: good governance - societal peace - development - tolerance - transparency - state of law - Libya

مشكلة الدراسة:

تهتم هذه الدراسة بتقديم إطار فكري شامل لمفهوم الحكم الرشيد ومفهوم السلم المجتمعي، والعمل على بناء مجتمع متطور يقوم على مبادئ وأسس الرشادة وروابط قوية بين أفراده والذين يتعايشون بسلام ومحبة ووئام وكيف يمكن بناء هذا المجتمع، وتطرح الدراسة السؤال التالي:

– ما دور الحكم الرشيد في تحقيق السلم المجتمعي؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذا الدراسة في أنها تقدم قراءة تحليلية لمفهوم السلم المجتمعي ومفهوم الحكم الرشيد كمصطلح جديد وكيف يمكن بناء قيادة راشدة وحكيمة تحقق السلم المجتمعي، وتعمل على إرساء التعايش السلمي بين مكونات المجتمع وتعمل على بناء دولة حديثة تقوم على السلم المجتمعي والحكم الرشيد.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

1) معرفة دور الحكم الرشيد في تحقيق السلم المجتمعي

2) بيان مفهوم الحكم الرشيد والسلم المجتمعي وأركانهما وأبعادهما.

المنهج المستخدم: المنهج الوصفي التحليلي

حدود الدراسة:

- الإطار الموضوعي: الحكم الرشيد والسلم المجتمعي

- الإطار المجالي: يندرج موضوع البحث ضمن مواضيع المحور العلوم السياسية في المؤتمر العلمي الدولي الخامس لكلية الاقتصاد والتجارة زليتن

خطة الدراسة:

المبحث الأول: السلم المجتمعي –الحكم الرشيد.. إطار مفاهيمي.

المطلب الأول: مفهوم السلم المجتمعي وخصائصه ومقوماته.

المطلب الثاني: مفهوم الحكم الرشيد ومقوماته.

المبحث الثاني: العلاقة بين السلم المجتمعي والحكم الرشيد.

المطلب الأول: دور الحكم الرشيد في تحقيق السلم المجتمعي والاستقرار والتنمية.

المطلب الثاني: أهمية وأثر السلم المجتمعي على الاستقرار والتنمية.

المبحث الثالث: الحكم الرشيد والسلم المجتمعي تجارب ناجحة وتحديات.

المطلب الأول: تجارب ناجحة في الحكم الرشيد والسلم المجتمعي.

المطلب الثاني: التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

مقدمة:

في العقدين الأخيرين من القرن العشرين شهدت الأدبيات المعاصرة بروز العديد من المفاهيم الجديدة التي عكست التحولات العالمية الكبرى في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وبرز مفهوم "الحكم" بشكل كبير، لاحتلاله حيزاً واسعاً في البحوث العلمية باعتباره مرآة تعكس التغيرات الحاصلة في أدوار الحكومة، ويُعد مفهوم الحكم من المفاهيم الحديثة ذات الأهمية البالغة على المستويات العالمية والوطنية والمحلية، نظراً لتطوره وتشابكه الوثيق مع التطورات الاجتماعية والسياسية المعاصرة. (عون وخضير، 2016، ص39)

يشكل الحكم الرشيد طريقة عمل وأسلوباً صحيحاً لإدارة الدولة والمجتمعات على جميع المستويات العليا، والوسطى، والدنيا، ويشمل جميع القطاعات: السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية والإدارية. وتهدف هذه المنهجية إلى تحقيق القيادة العادلة والحكيمة التي تقوم على التعقل والعقلانية، كما تسعى إلى: تطوير الكفاءات في الإدارة –وضمان تطبيق القانون ومحاربة

الفساد والاضطراب واحترام الحريات العامة، وتعزيز الديمقراطية والمساواة وتمكين مشاركة المواطنين في صنع القرار.

يرتكز الحكم الرشيد على تحقيق مصالح الشعب وتطوير المجتمع، ولذلك يعد الالتزام به من قبل الدول، خاصة النامية أمراً بالغ الأهمية، فمنهجية الحكم الرشيد تضمن تكامل الأدوار بين الإدارة الحكومية، والقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني من خلال المشاركة والتشارك لضمان تحقيق التنمية الفعالة والاستجابة لحاجات وطموحات المواطنين.

تتجلى مميزات الحكم الرشيد في تعزيز الشفافية، والمساءلة، وتقاسم المسؤولية، والمشاركة في رسم السياسات، وتعزيز دولة القانون واللامركزية. (عون وخضير، 2016، ص39)

يُعدّ السلم الاجتماعي أحد أهم المفاهيم التي تشغل حيزاً كبيراً من الاهتمام في العصر الحالي ويرتكز هذا المفهوم على تعزيز الروابط الداخلية بين أفراد المجتمع، بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية أو العرقية أو الثقافية أو السياسية، لضمان تفاعل مبني على أسس قوية من المحبة والترابط والتعاون والانسجام والسكينة والاستقرار، وفي ظل هذا السلم الاجتماعي، تسود روح الوئام والاحترام المتبادل بين شرائح المجتمع المختلفة وأفراده، كما تتراجع ظواهر النزاع والخصومة والتوتر، ويزداد الاعتماد على الحوار والتفاهم لحل الخلافات بدلاً من اللجوء إلى العنف، وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم السلم قد يناقش على صعيد العلاقات بين المجتمعات، أو على المستوى الداخلي للمجتمع نفسه وبين أجزائه وفئاته. (بوقرة ومملوكي، 2020، ص573).

إنّ أكبر تحدٍّ يواجه الدول النامية بشكل عام والدول العربية بشكل خاص في السنوات المقبلة ليس التحوّل الديمقراطي بحد ذاته، وإنما تكمن الصعوبة الحقيقية في تأسيس حكم رشيد وقادر على مواجهة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المستعصية، ويتطلّب ذلك تعزيز مؤسسات عامة قوية ودعم قطاع خاص مبدع وحيوي، إلى جانب ترسيخ ثقافة احترام القانون ومكافحة الفساد، فضلاً عن تمكين الشباب، فهم يشكلون الغالبية العظمى من المواطنين، في إطار يضمن التزام القيم الأساسية للمشاركة والمحاسبة والشفافية، وتعدّ هذه الخطوات البداية الحقيقية نحو عصرنة الدول ودفعها باتجاه الديمقراطية في علاقاتها مع المجتمع والمواطنين والقطاع الخاص. (حمزاوي، 2021)

إن تحقيق السلم الاجتماعي يتطلب ركائز أساسية، من أبرزها: المواطنة الفاعلة، والعدالة الاجتماعية، والحكم الرشيد، والتنمية المستدامة، والتصالح مع الآخر؛ لذا تقع على عاتق الدولة والكيانات الاجتماعية، والأفراد مسؤولية مُشاركةٍ فعّالة في ترسيخ هذه المفاهيم من خلال سلوكيات نبيلة ومُستنيرة، ما يُسهم في إرساء سلم اجتماعي حقيقي، يُعزز الترابط بين أفراد المجتمع ويُقوي الروابط الوطنية، بعيدًا عن العنف والتطرف والكراهية.

وينبغي أن تُكفل هذه الرؤى قيم التعددية الثقافية والاجتماعية التي تُشكل قوام المجتمع، حيث يُصبح التنوع العرقي والديني والفكري ثراءً يُعزز الوئام والمحبة والحوار الحكيم بين جميع أفراد المجتمع. (أبو دلو، 2022)

– المبحث الأول: السلم المجتمعي – الحكم الرشيد. إطار مفاهيمي.

– المطلب الأول: مفهوم السلم المجتمعي وخصائصه ومقوماته:

أولا: مفهوم السلم المجتمعي:

تُعاني الدول التي شهدت صراعات وأزمات أمنية وتقلبات سياسية من الحاجة الملحة إلى تحقيق السلام على أرض الواقع، كونه المضاد الطبيعي للعنف المجتمعي، وليس هناك ما هو أكثر وضوحًا من الآثار السلبية المدمرة التي يترتب عليها العنف، والتي تضر بالفرد والمجتمع على حد سواء. ومن البديهيات أن السلم المجتمعي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بعدة حقوق إنسانية أساسية، أبرزها: حق الأمان، وحق المساواة أمام القانون والقضاء، وحق نبذ التمييز العنصري في جميع أشكاله، والابتعاد عن أي دعوة إلى حرب أو فتنة، فالحروب والفتن تُحدث دمارًا دامغًا قد يستمر لعقود من الزمن، فضلاً عن الخسائر الفادحة في الأرواح والبنى التحتية. (عطا، 2023، ص2)

يُعرِّف محمد عمارة الأمن المجتمعي بأنه الشعور بالطمأنينة التي تزيل الخوف والقلق عن الفرد أو الجماعة في جميع مجالات الحياة الدنيا، أما محمد عمر فيعرّفه على أنه توفير سبل العيش بطريقة تمكن كل فرد من المجتمع من الشعور بالاستقرار والأمان، وتحقق له السلامة على نفسه وماله وعرضه وفكره من خلال علاقات إيجابية مع الآخرين، ودعم مؤسسات قادرة على حمايته وبالاختصار، يمكن القول إن الأمن المجتمعي يعني تحقيق حالة من الاطمئنان والراحة والثقة والأمان والتعاون والتضامن داخل المجتمع، وتأمين الحاجات الأساسية للإنسان سواء كانت نفسية أو مادية، و في المقابل غياب الأمن الاجتماعي يعني انتشار الخوف وعدم الاستقرار، وتفشّي الكراهية

وإشاعة جو من عدم الارتياح بين أفراد المجتمع، حيث لا يشعر الجار بالأمان في حيه، وتصبح العلاقات بين الناس قائمة على المناكفة والتناحر بدلاً من المحبة والتعاون، فضلاً عن الحرمان من إشباع الحاجات الإنسانية الأساسية سواء كانت نفسية أو مادية(كليبي، 2019، ص3)

إن السلام المجتمعي حقّ إنسانيٌّ ضروريٌّ لضمان استقامة الحياة، فغيابه يجعل الأفراد في حالة من الخوف والاضطراب النفسي، وتتجلى هذه الحالة في انعدام الأمن والاستقرار وعدم التوافق بين شرائح المجتمع وقواه المختلفة، وتُعدّ حالة العلاقات الداخلية بين أفراد المجتمع وقطاعاته معياراً أساسياً لتقييم صحته ومدى تطوره، فسلامة هذه العلاقات دلالة على قوّة المجتمع وفاعليته، بينما هشاشتها تشير إلى الضعف والتخلّف، من هنا نستطيع القول إنّ السلم هو الحال الطبيعية التي فُطِرَ عليها الإنسان للعيش في وئام وتآلف ضمن المجتمع البشري ضرورةٌ قصوى لاستمرار الحياة وبناء الحضارة، وعندما ينعدم السلام، ينشأ القلق والاضطراب، ويصبح تحقيق الاستقرار أمراً مستحيلاً. (التميمي، والبسيوني، 2022، ص9)

مفهوم السلم المجتمعي تأسس على مجموعة من المبادئ والأخلاقيات والسلوكيات الفكرية الهادفة إلى تحقيق التعايش السلمي، ورفض العنف، والاعتماد على الوسائل السلمية والقانونية لحل الخلافات، كما يسهم في تعزيز الشعور بالانتماء إلى المجتمع، ما يجعل من الصعب ارتكاب أفعال تخرب القيم الأساسية، فالسلم المجتمعي هو عكس العنف المجتمعي، ويشير إلى حالة من الاستقرار والوئام بين جميع شرائح المجتمع والقوى الاجتماعية المختلفة، وفي هذه الحالة الغائبة فيها مظاهر العنف والاستبداد والخوف، إن السلم المجتمعي مفهوم ضروري لازدهار أي مجتمع، فقد مرت هذه المجتمعات بتحديات عديدة على مر التاريخ، سواء كانت صراعات داخلية أو خارجية، ولن يتمكن أي مجتمع من التقدم والنهوض إلا إذا استقر وأصبح بعيدًا عن الصراعات العنيفة والتوتر المستمر (عطا، 2023، ص3)

إن السلم الاجتماعي يُعدّ رغبةً ملحةً تحلم بها البشرية جمعاء، وخاصة في ظل انتشار الأسلحة الفتاكة، كالأسلحة النووية والبيولوجية التي تعقّد إمكانية التحكم في السلام، ومع ذلك فإن هذه الظروف تدعونا إلى البحث عن السلم، كما يرى الفيلسوف إيمانويل كانط الذي يؤكد أن حالة السلم بين الجيران ليست حالة طبيعية فطرية، بل إن الحالة الطبيعية أقرب إلى حالة حرب،

وإن لم تكن دائماً حرباً معلنة، فهي على الأقل تحمل تهديداً مستمراً بالعدوان. (علي، وحمد، 2023، ص172)

إن تحقيق السلم المجتمعي يتطلب جهدًا مشتركًا بين الحكومة والمجتمع، ويقع على عاتق الحكومات مسؤولية ضمان الاستقرار وتلبية الاحتياجات الأساسية للشعب، بالإضافة إلى حماية المواطنين من جميع مصادر التهديد، سواء الداخلية أو الخارجية، كما يجب عليها العمل على تعزيز وحماية الحقوق والحريات الأساسية لكافة مكونات المجتمع. (كشيشيان، 2013، ص18)، ويلعب السلام الاجتماعي دوراً أساسياً في إرساء دعائم الدولة والمجتمع وازدهارهما، حيث يعد أحد أهم العوامل المساهمة في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي، كما يبرز كأحد التحديات الكبرى التي تواجه الدول في مرحلة ما بعد الصراعات، فالسلم الاجتماعي يؤدي إلى توحيد الأمة، ويُمكّنها من إعادة البناء والتنمية بعد تعطلها بسبب النزاعات، كذلك، يساعدها على مواجهة التهديدات التي تواجهها و بمعنى آخر هو حالة تتميز فيها مختلف فئات المجتمع بالانسجام والوئام الداخلي، وتكون خالية من مظاهر عدم الاستقرار والاندماج الكامل وغير المشروط بين المكونات الاجتماعية كافة الذي يؤدي إلى إعادة بناء السلم المجتمعي بعد مرحلة النزاع.(بوكليخة، 2016، ص70)

إن بناء السلام المجتمعي في مرحلة ما بعد النزاع يتطلب مجموعة من السياسات والترتيبات التنفيذية التي ترمي إلى تحويل بيئة الصراع، وتعمل هذه العملية على تقليص أسباب التوتر بين الأطراف المتنازعة، وتعزيز الثقة بينهم، كما تسهم في تطوير قدرات الدولة لتأسيس السلام المجتمعي الذي يحول دون تكرار النزاع، ويُشجع على التعاون بين مختلف شرائح المجتمع. ولتحقيق هذا السلام، من الضروري وجود سلطة قوية وفعالة، وقانون يُطبق على الجميع، فمن غير الممكن تحقيق المساواة والعدل، وحماية الحقوق والحريات العامة في غياب هذه العناصر الأساسية، فالدولة تلعب دورًا حاسمًا في إدارة شؤون المجتمع، وتضمن التماسك الاجتماعي من خلال تطبيق القانون والضمانات الكافية للحصول على حقوق جميع أفراده، وتشجيع التعايش السلمي بين مختلف مكوناته."(الجندي، ومهلهل، 2018، ص305)

لا يمكن تحقيق انسجام اجتماعي وسلام مجتمعي إلا بوجود قوة القانون، وهي سلطة حصرية للدولة ومؤسساتها، وتكمن أهمية هذا الحصر في تمكين الدولة من حماية الحقوق والحريات،

وضمان تطبيق النظام على جميع شرائح المجتمع، ومن ثَم تحقيق حالة من الانسجام والوئام والاستقرار والاتفاق والهدوء بين جميع فئاته (علي، وحمد، 2023، ص173)

ثانيا: خصائص السلم المجتمعي ومقوماته:

1) الخصائص العامة للسلم المجتمعي (القيسي، 2017)

تتمتع المجتمعات، وخصوصاً تلك التي تتميز بتركيبة سكانية متنوعة، بخصائص عامة تحدد حالة السلم الداخلي فيها. وتشمل هذه الخصائص:

– وحدة قياس: تُعتبر المجتمعات المركبة، التي تتوزع فيها شرائح المجتمع إلى فئات متعددة من حيث القومية والعرق والدين، وحدة قياس لتقييم وفحص حالة العلاقات الداخلية في المجتمع نفسه.

– دور الثقافة: تلعب الثقافة السائدة في المجتمع دوراً أساسياً في إرساء الاندماج الوطني أو عدمه، فالمفاهيم الأساسية مثل الانتماء والمواطنة تعد حجر الزاوية في بناء مجتمعات متماسكة.

– تعزيز التعليم: يعد التعليم ومخرجاته من الوعي الإدراكي، أحد أهم العوامل التي تسهم في دعم وتدعيم المجتمعات، وتشكيل بنى هيكلية صلبة يصعب زعزعتها بآثار سلبية.

– الاستقرار السياسي والاقتصادي: يشكل الاستقرار السياسي والاقتصادي السائد في الدولة ركناً أساسياً من أركان المجتمعات الهادئة التي تسود فيها حالة السلم المجتمعي كما تلعب قوة القانون والنظام والضبط العام دوراً حيوياً في ذلك.

– تركيبة المجتمع: تلعب التركيبة الأساسية للمجتمع، ونوعية التراتبية السائدة فيه أفقياً، دوراً بارزاً في تحديد مدى دعم ظاهرة السلم المجتمعي أو عدمه.

– التنشئة الاجتماعية: تعد التنشئة الاجتماعية للفرد داخل الأسرة الحلقة الأولى التي تدفع بالبنيان المجتمعي نحو الاتجاه المرغوب فيه بإيجابياتها، والعكس صحيح.

مقومات السلم المجتمعي: (القيسي، 2017)

يتطلب تحقيق السلام الاجتماعي مجموعة من العوامل الأساسية التي تسهم في تعزيز التلاحم والاندماج داخل المجتمع، بالإضافة إلى ذلك تؤثر هذه العوامل على سلوك الأفراد، وخاصة فيما يتعلق بالعلاقات بين مختلف شرائح المجتمع.

النظام التعليمي:

يُعد العلم من أهم معالم التقدم والازدهار التي تشهدها الأمم والدول في العصر الحالي، كما أنه أحد ركائز البناء نحو المستقبل، ويُعتبر التعليم، وبخاصة جودته، مقياساً أساسياً لتقييم مستويات التنمية التي تحققها الدول.

إن التعليم يُمثل المنطلق الحقيقي للتنمية الشاملة، نظراً لدوره في تحقيق التنمية البشرية ورفع مستوى قدرات ومعارف ومهارات الأفراد الذين يشكلون العمود الفقري للعمل التنموي، ويُسهمون في تشكيل قيمهم واتجاهاتهم، فالتنمية ليست خلقاً من العدم، بل هي استثمار للطاقات والموارد المادية والبشرية المتوفرة في المجتمع لتحقيق الرفاهية العامة.

وبناءً على ذلك، فإن ارتفاع مستوى التعليم في الدولة، فضلاً عن انتشار مراكز البحوث التي تهتم بالفكر والدراسات العلمية المتخصصة في مختلف المجالات، والمتخصصة في الدراسات المستقبلية بأبعادها الاستراتيجية والعملية، تُعتبر من أهم ركائز الارتقاء الحضاري.

وتتحقق هذه الأهمية من خلال جانبين أساسيين: أولاً: العلاقة الوثيقة بين هذه المراكز وصناع القرار، حيث تقدم لهم الاستشارات والتوصيات التي تدعم الدوائر الرسمية مباشرة أو غير مباشرة. ثانياً: أهمية هذه المراكز في نشر الوعي والتفهم الصحيح لدى المجتمع تجاه الظواهر السياسية والاجتماعية، من خلال تزويده برؤى فكرية وعلمية رصينة، بهدف تنمية إدراكه السياسي والاجتماعي وفق إطار علمي موضوعي.

رسوخ مبدأ المواطنة:

يقصد بالمواطنة المكانة التي يحصل عليها الفرد بمجرد تأسيس دولة ما، وارتبط مفهوم المواطنة حديثًا بظهور الدول القومية في أوروبا، وذلك بعد ترسيخ أسس السيادة لهذه الدول عقب معاهدة ويستفاليا عام 1648، ومنذ ذلك الحين، توسعت فكرة المواطنة لتشمل مناطق وأزمنة أوسع. وفي إطارها القانوني، تُعرَّف المواطنة بأنها الرابطة القانونية والسياسية التي تربط الفرد بدولته، وتأسس بموجب هذه الرابطة مفهوم الهوية الوطنية للفرد، الذي يميزه عن سائر مواطني الدول الأخرى، وبناءً على ذلك، تعد المواطنة رابطة قانونية لارتباطها بحقوق وواجبات محددة للمواطن تجاه دولته، كما أنها رابطة سياسية تمنحه الحق في المشاركة السياسية في الدولة، مثل

الترشح للانتخابات وفق الشروط القانونية المنصوص عليها في قانون الانتخاب المعتمد، بالإضافة إلى ذلك يحق للمواطن ممارسة حقه في التصويت وفق شروطه أيضًا.

الثقافة السياسية السائدة:

تعتبر الثقافة السياسية جزءاً لا يتجزأ من بنية الثقافة العامة للدولة، لأنها تعكس "نظام القيم والمعتقدات السائدة بين أفراد المجتمع، والتي تشكل اتجاهات الفرد نحو السلطة السياسية ورموزها كما تحدد سلوكياتهم في المجال السياسي" وتشكل هذه الثقافة انعكاساً مباشراً للواقع الاجتماعي للأفراد، وتأخذ طابع البنية الاقتصادية والاجتماعية السائدة في مجتمع معين خلال فترة زمنية محددة.

وتؤثر قيم الثقافة السياسية بشكل فعال على تشكيل الرأي العام تجاه القضايا المختلفة، وخصوصاً تلك المتعلقة بالسلطة والسياسة، ذلك لأنها تحدد اتجاهات الأفراد نحو السلطة، وتشكل أساساً لفهم مواقفهم واختياراتهم السياسية.

الانتماء:

يلخص مفهوم الانتماء لغوياً الارتباط والتعلق بشيء ما، إلا أن استخدامه اصطلاحاً يشير إلى ارتباط عميق وجاد بركن أساسي في بيئة الفرد، ويجسد هذا الارتباط صلة عاطفية وفكرية ومعنوية واقعية قوية بين الفرد والشيء الذي ينتمي إليه، سواء كان الوطن أو العائلة، ويأتي الانتماء بأشكال متعددة، منها الديني والفكري والوطني.

ويُعتبر الانتماء الوطني من أهمها حيث يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم المواطنة، والذي يتضمن المبادئ والحقوق والواجبات التي يتمتع بها الفرد داخل الدولة التي يعيش فيها، كما يجعله جزءًا لا يتجزأ من المجتمع البشري، لذلك ينبغي تعزيز الانتماء الوطني من خلال المحافظة على الوطن والسعي لتطوير كافة القطاعات فيه، ما يسهم في نموه وتطوره.

المطلب الثاني: مفهوم الحكم الرشيد ومقوماته:

أولا: مفهوم الحكم الرشيد:

تتنوع تعريفات هذا المفهوم ما يؤدي إلى جدل حول ماهيته ومدى شموله، وقد دفع هذا التنوع بعض الباحثين إلى القول بأن تعريف هذا المفهوم يواجه الصعوبات ذاتها التي تواجه التعريفات في العلوم الاجتماعية بشكل عام، وتتمثل هذه الصعوبات في تقديم تعريف مختصر ودقيق

وشامل لجميع جوانب الظاهرة، يمكن تطبيقه على جميع المجتمعات، فكثيراً ما يتخلى الباحث عن الدقة في سبيل الشمول، محاولاً إدراج جميع عناصر الظاهرة، أو قد يميل إلى تبسيط التعريف بطريقة تؤثر على دلالته وتمنع الباحث من فهم عمق المفهوم، كما يمكن أن يعكس التعريف خصوصيات مجتمعات معينة، فيفقد طابع العمومية وتضعف قوته كتعريف علمي. (جرود، 2022).

ولا يوجد إجماع على تعريف جامع لمفهوم الحكم الرشيد، حيث تتنوع التعريفات وفقا للمنظور لأكاديمي، وقد صنف "مارتين دورنبوس (Martin Doornbo)" هذه التعريفات إلى فئتين: التعريفات الأكاديمية التي تُعنى بتطوير مفهوم الحكم الرشيد وتوسيع دائرة فهمه، كما تبحث في العلاقة المؤسسية بين الدولة والمجتمع، والتعريفات السياسية التي تُوظف من قبل المؤسسات الدولية للتدخل في شؤون الدول النامية، ما يفتح المجال أمام أنواع جديدة من الهيمنة وتشكيل سياسات تتوافق مع أهداف الدول المانحة. (وحيدة، 2008، ص60)

مفهوم الحكم الرشيد: جذور تاريخية وأبعاد متعددة

إنّ فكرة الحكم الرشيد كما تُناقَش في مختلف الدوائر الأكاديمية والبحوث العلمية، ليست فكرة حديثة ولا مقتصرة على الثقافة الأنجلو سكسونية، فهي تستند إلى مبدأ فصل السلطات في دولة القانون، وتتضمن الشفافية مع حرية الاطلاع على الوثائق الإدارية التي تمثل امتداداً لحرية الإعلام، كما تشمل ضمان بيئة إدارية فعّالة، وتشجيع اتخاذ القرارات مع المساءلة، أي مسؤولية واضحة لمن يتخذون القرارات ومراقبة الإدارة والأسواق وإدارة الأموال العامة، وتُعزّز هذه الفكرة مبدأ الإدارة الاستشارية، وضرورة تقريب المواطنين من الإدارة سواء في إطار الديمقراطية المحلية أو المشاريع الصغيرة أو تنمية المجتمع المدني أو عبر المنظمات غير الحكومية أو الحرة أو الصحافة المستقلة، أو من خلال ممارسة الحريات الأساسية. (مجناح، 2019، ص21) وبحسب نصوص العلوم السياسية وعلوم الإدارة العامة وسياسات الحكومات المقارنة، فإن مصطلح "الحوكمة" (Governance) قد اكتسب شعبية واسعة، شأنها شأن المفاهيم الأخرى في العلوم الإنسانية بشكل عام، ولكن نظراً لتعدد وجهات النظر الفكرية حوله، فقد شهد هذا المفهوم تعريفات متباينة، بدءاً من مجال الاقتصاد إلى الإدارة العامة وصولاً إلى الدولة والحكم، ويزداد هذا التباين نتيجة لعمليات الترجمة بين اللغات. (عامر، 2016، ص44).

يُعرِّف "مارتن دورنبوس" (Martin Doornbo)" الحكم الرشيد على أنه التفاعل بين الحكومة والمجتمع المدني، مع التركيز على الأنظمة التي تحدد المبادئ الأساسية لتنظيم الحياة العامة بما في ذلك المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، ويذهب "مارتن دورنبوس" إلى تعريف الحكم الرشيد بأنه النظام الذي يسعى إلى تنظيم الحياة العامة من خلال مجموعة من المبادئ الأساسية التي تُحددها الأنظمة المعنية بذلك، والتي تشمل المؤسسات الحكومية الرسمية وغير الرسمية العاملة في المجال العام (بوزيد، 2013، ص131)

وعرفه "" هيرمنت السنهانس (" (Hermat Elsenhans)) بأنه الحكم الرشيد بوصفه فن إدارة التفاعلات المعقدة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني ويرى أن الحُكم الرشيد هو عملية إدارة متكاملة للتواصل والتفاعل بين الجهات الحكومية وغير الحكومية، بما في ذلك القطاعات الحكومية والخاصة والمجتمع المدني. (وحيدة، ص68ـــــــ 70)، ويُعرِّف الحكم الرشيد على أنه الأهداف والمبادئ التوجيهية التي تُستخدم لتنسيق جهود الأفراد والمجموعات الاجتماعية، ويهدف هذا التنسيق إلى تحقيق أهداف مشتركة تتطلب مناقشة ومعرفة جماعية، وذلك في بيئة غير واضحة ومتجزئة. (قوي، 2014، ص63)،

ويشير ((Francois ascha فرانسوا آشا)) إلى أن الحكم الرشيد هو تكامل المؤسسات السياسية مع الفاعلين الاجتماعيين وقطاع الأعمال، بحيث يتم تشارك الموارد والخبرات والقدرات المشتركة بينهم ويهدف هذا التعاون إلى إنشاء تحالف جديد يقوم على تقاسم المسؤوليات في صياغة وتنفيذ السياسات التي تسهم في حفظ تماسك المجتمع. (عبد القادر، 2012، ص28)

في دراسته للحكم الراشد وتطور الأنظمة الرأسمالية ونظامها القانوني، رأى ماكس فيبر أن مفهوم "الرشد" (Rationality) يُقصد به العقلانية في الإدارة، ويتجلى اهتمام فيبر بدراسة السلوك الرشيد والفعل الرشيد، حيث اعتبر أن الأفعال والأفكار وأنماط التنظيم التي تسعى إلى تحقيق أقصى فائدة باستخدام أقل موارد ممكنة، مع الالتزام بقواعد المنطق والعقل. (فريد، 2014، ص37)
ويُعرِّف أدريان لفتويتش"الحكم الرشيد عبر مستويات متعددة (وحيدة، 2008، ص68)

– المستوى الهيكلي: يحدد توزيع السلطة السياسية والاقتصادية في المجتمع من خلال قواعد عامة منظمة.

– المستوى السياسي: يتميز بالحكم الرشيد المشروعية للنظام السياسي وحصوله على تفويض من الجماهير، بناءً على فصل السلطات والتعددية، وذلك من خلال القواعد المنظمة والحاكمة للنظام السياسي.

– المستوى الإداري: يتطلب وجود جهاز وظيفي إداري واتباعه نمط رشيد يستند على كفاءة واستقلالية وشفافية الوظيفة العامة مع وجود مساءلة جادة.

ويُعرف جوران هيدن الحكم بالنظام بأنه مجموعة من القواعد التي تنظم المجال السياسي وفقاً لقواعد اللعبة السياسية، ويختلف هذا المفهوم عن مفهوم الحكومة والدولة، ويهدف إلى حل الفصل التعسفي بين المجتمع والدولة وصياغة وإدارة مجموعة من القواعد التي يجب أن تلتزم بها الدولة والمجتمع المدني، وتُترجم هذه القواعد في شكل دستور وقوانين ولوائح تنظيمية. (وحيدة، 2008، ص68)

ويُعرِّف فرانسوا كزافييه هذا المنهج الجديد للإدارة بأنه "تسيير فعال مُستند على التعاون"، حيث تتشارك الجهات الفاعلة من مختلف المجالات، سواء كانت مؤسسات حكومية أو غيرها، بمواردها وخبراته وقدرتها، وبهذا فإنها تشكل تحالفًا قويًا يقوم على تقاسم المسؤوليات والعمل المشترك من أجل تحقيق أهداف مشتركة. (قوي، 2014، ص63)

ويرى جوناتون ريج (Jonathon Rigg) وإيما مادويسلي (Emma Mawdsly) أن مفهوم الحكم الرشيد قد تطور ليصبح مفهوما متوازنًا بين أدوار الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، مع التركيز على أهمية المشاركة الشعبية وتقوية المؤسسات، ويؤكد الباحثان أن هذا التطور في مفهوم الحكم الرشيد يتعارض مع افتراضات الليبرالية الجديدة التي ظهرت في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات والتي كانت تدعو إلى تقليص دور الدولة، حيث أصبح هناك تأكيد على الدور المؤسسي للدولة في بناء القدرات وتنفيذ برامج التنمية.

إن مفهوم الحكم الرشيد أصبح مفهوما توفيقيا بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني مع إعطاء أهمية للمشاركة الشعبية والجوانب المؤسسية للانتقال إلى بناء قدرات هياكل الدولة للدفع بعملية التنمية ما جعل افتراضات الليبرالية الجديدة نهاية السبعينات وبداية الثمانينات حول الحد من دور الدولة لا تتوافق مع التوجه المؤسساتي لمفهوم الحكم الرشيد مطلع التسعينات. (عبد الله، 2019، ص25)).

ويُعرّف دانييل كوفمان (Daniel Kaufmann) وأرت كراي "(Aart Kray) الحوكمة" بأنها المبادئ والقواعد المؤسسية التي تنظم ممارسة السلطة، وتشمل هذه المبادئ: (آليات اختيار الحكومات، والمساءلة عنها، والمراقبة، والتغيير وقدرة الحكومة على إدارة الموارد العامة بكفاءة وفاعلية صياغة وتنفيذ سياسات وقوانين سليمة وفعالة واحترام المؤسسات التي تنظم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية). (كوفمان، 2015، ص20)

ويؤكد حسن كريم أن الحكم الرشيد هو ذاك الذي تمارسه قيادة سياسية تُنتخب عن طريق صناديق الاقتراع، وتتكون من كوادر ملتزمة بتحقيق التقدم والازدهار للمواطنين، وذلك عبر تطوير موارد المجتمع ورفع مستوى معيشة الأفراد ورفاهيتهم، و ضرورة تحقيق ذلك برضا المواطنين، ومشاركتهم الفعّالة ودعمهم الكامل (عامر، 2016، ص46)، ويشير نادر فرجاني إلى أن الدولة هي:"منظومة من المؤسسات التي تمثل إرادة الشعب التعبيرية الصحيحة، والتي تربطها شبكة قوية من العلاقات الرقابية والمحاسبية، وتسعى لتحقيق المصالح العامة."(شعراوي، 2001، ص4) ويُعرّف الحكم الرشيد أيضا بأنه مجموعة من المبادئ التوجيهية الطموحة التي تهدف إلى دعم وتسهيل الالتزام بالشفافية في الإدارة، وترتكز على أساس من المعالم الواضحة وغير القابلة للنقاش حيث تسهم كافة الأطراف الفاعلة عبر المجالات والأنشطة في تحقيق ذلك (غزي، 2006، ص12) ويرى الباحث قداري حرز الله أن النظام السياسي الأمثل هو النظام الديمقراطي، باعتباره الأساس الذي يقوم عليه الحكم الرشيد، ويشدد على أن هذا النظام يرتكز على أركان أساسية أربعة: المشاركة الفعالة للمواطنين في صنع القرار، والمساءلة التي تكفل رقيب السلطة، والشفافية في سير العمل الحكومي، وإخضاع الجميع لحكم القانون دون استثناء. (حرز الله، 2005، ص84). أما عمار عوايدي يعتبر أن الحكم الرشيد هو: "" الحكم الديمقراطي القائم على أسس ومبادئ دولة القانون والحقوق والرشادة والكفاءة "" (عوايدي، 2005، ص84)، ويُعرف أيضا بأنه نظام إدارة يحقق الرفاهية ويُعزز قدرات الأفراد في شتى المجالات: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويتعدى هذا النظام مؤسسات الدولة والقطاع العام ليشمل أيضاً كافة الأنشطة التي تُشارك فيها مؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، ومؤسسات الدولة. (عبد اللطيف، 2003، ص)

ثانيا: مبادئ الحكم الرشيد: (جديد وهرموش، 2014، ص78)

يُعرِّف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عدة ركائز أساسية للحكم الرشيد، من بينها:

– المشاركة: وتتجلى في تمكين المواطنين من المشاركة في عملية صنع القرار، سواءً كانت مشاركة مباشرة أو غير مباشرة.

– المساءلة: وتعني مراقبة أداء المؤسسات الحكومية والتنفيذية المختلفة، بالإضافة إلى محاسبة المسؤولين عنها على أعمالهم.

– حكم القانون: يُعدّ أحد أهم دعائم تحقيق المساواة والعدالة بين الأفراد والجماعات في المجتمع المعاصر، ويشمل عدة مبادئ أساسية: (بوقرة ومملوكي، 2020، ص575):

1) المساواة أمام القانون: ينص القانون على مساواة جميع الأفراد دون تمييز على أساس اللون، الجنس، الدين أو العرق.

2) حياد مؤسسات العدالة: تعمل مؤسسات القضاء، بما في ذلك الشرطة والنيابة والمحاكم، بحيادية تامة، معاملة جميع الأفراد على قدم المساواة، بغض النظر عن انتماءاتهم الاجتماعية أو الدينية أو نفوذهم السياسي.

3) إمكانية الوصول إلى العدالة: يحق لكل فرد اللجوء إلى مؤسسات العدالة دون أي عراقيل مالية أو ثقافية.

4) الحق في المحاكمة العادلة: يحق لكل فرد أن يُحاكم أمام قاضيه الطبيعي، وأن يكون محصنًا من أي إجراءات استثنائية بسبب انتمائه السياسي أو الديني أو المذهبي.

5) سرعة الفصل في القضايا: تلتزم مؤسسات العدالة بإجراءات قانونية سريعة وفعالة، وذلك لضمان حصول المواطنين على حقوقهم في الوقت المناسب، دون إطالة أمد التقاضي بشكل يُضر بمنظومة العدالة.

6) تنفيذ الأحكام: يجب تنفيذ أحكام المحاكم بحزم ودون أي تأخير أو تسويف.

الشفافية: تتمثل الشفافية في عرض أعمال وقرارات المؤسسات القضائية للفحص والمحاسبة والمراقبة من قبل الجهات المعنية.

العدل والإنصاف: يقصد بالعدل والإنصاف توفير فرص متكافئة لجميع شرائح المجتمع، دون تمييز أو استبعاد.

الفاعلية: تطمح مؤسسات العدالة إلى تقديم خدمات عالية الجودة تلبي احتياجات المواطنين وتحقق رضاهم.

التنمية المستدامة ودور الحكم الرشيد: (بوقرة ومملوكي، 2020، ص577)

تهدف كل دولة، سواء المتقدمة أو النامية، إلى تحقيق التنمية المستدامة. ولتحقيق ذلك بات من الضروري تمكين جميع الأطراف الفاعلة، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني من المشاركة الفعالة في عملية التنمية.

إن هذا النهج يتطلب تعاوناً متوازناً بين أركان المثلث التنموي: الدولة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، فلم يعد الاعتماد الكلي على جهة واحدة مقبولا، كما لا يجوز إعفاء أي طرف من المسؤولية، وقد فرضت مؤسسات القطاع الخاص وتنظيمات المجتمع المدني نفسها كعناصر رئيسة في العملية التنموية، حيث تلعب أدواراً ومسؤوليات متعددة، منها: تقديم مقترحات بشأن السياسات العامة، وإجراء البحوث والتطوير في مجال التكنولوجيا والمعايير والعمليات، والإسهام في صياغة القوانين خاصة تلك المتعلقة بالبيئة، وتعزيز بناء القدرات البشرية وتوعية المجتمع، وتشجيع المسؤولية الاجتماعية والممارسات البيئية بفضل جهود هذه الجهات، ويتم تسليط الضوء على قضايا غالباً ما يتم تجاهلها من قبل الحكومات، ولهذا السبب يعتبر الحكم الرشيد عنصرا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة، حيث لا يمكن تحقيق أي تقدم أو تنفيذ أي مشروع دون وجوده، كما أكد الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي أنان: "قد يكون الحكم الرشيد بمفرده هو أهم عامل للقضاء على الفقر وتعزيز التنمية".

إن العلاقة بين الحكم الرشيد والتنمية المستدامة علاقة وثيقة، فلا يمكن تحقيق التنمية دون وجوده ويرجع فشل سياسات التنمية في الدول النامية، العربية خاصة، إلى غياب هذا العنصر الأساسي.

المبحث الثاني: العلاقة بين السلم المجتمعي والحكم الرشيد:

المطلب الأول: دور الحكم الرشيد في تحقيق السلم المجتمعي والاستقرار والتنمية:

الديمقراطية هي ركيزة أساسية لتحقيق الحكم الرشيد والتنمية المستدامة، يتطلب التحول الديمقراطي مراحل متتالية: إزالة الأنظمة الاستبدادية، مرحلة انتقالية، ومرحلة ترسيخ الديمقراطية، ولسوء الحظ، لم تشهد الدول العربية تطبيقًا فعليًا يحترم هذا التتابع الزمني ومبادئ التحول الديمقراطي وقد شهدت العديد من هذه الدول مرحلة القضاء على الأنظمة الاستبدادية عبر

الانقلابات العسكرية، إلا أنها عادت سريعاً إلى الاستبداد. (الكواري والشطي، 2003، ص247)

علاقة الحكم الراشد بالتنمية:

لقد ارتبط مفهوم الحكم الرشيد بشكل وثيق بتطور مفاهيم التنمية، وتعني التنمية في أصلها الزيادة والنمو الشامل، وقد برز هذا المفهوم أولاً في سياق علم الاقتصاد، حيث استُخدم للدلالة على عملية إحداث تحولات جذرية في المجتمعات الرامية إلى تمكين هذه المجتمعات من التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن تحسناً متزايداً في نوعية حياة أفرادها، وذلك يتم عبر استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة بكفاءة وبتوزيع عائداتها بشكل عادل، ومنذ الستينيات من القرن العشرين انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة، حيث أضحى مجالاً مستقلًا يهتم بتطوير البلدان غير الأوروبية نحو الديمقراطية. (قلاتي، 2020،)

تطور مفهوم التنمية وإشكالية تطبيقه:

يؤكد هذا النص على تطور مفهوم التنمية لتشمل جوانب سياسية وأخلاقية، حيث أصبحت تنمية شاملة ومتكاملة على جميع الأصعدة: الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والبيئية، وتعتمد هذه العملية على منهجية تكاملية قائمة على العدالة في توزيع الثروات والموارد، مع ضرورة المشاركة الفعالة من قبل جميع الأطراف المعنية.

ويبين النص أن تطبيق هذا المفهوم المتطور في الدول النامية عامة والدول العربية خاصة، ويواجه تحديات كبيرة حيث تشير إلى ما يمكن تسميته "أزمة تنمية" نتيجة لارتفاع معدلات البطالة وانكماش الطبقة الوسطى لصالح فئة تعيش تحت خط الفقر، ويرجح النص أن سبب هذه الأزمة يعود إلى ضعف فعالية المؤسسات الحكومية.(عبد الرحمن، وطلال،2018، ص10).

دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة:

يُعتبر ظهور مفهوم الحكم الراشد متزامناً مع تطور مصطلح التنمية، وصولاً إلى مفهوم التنمية المستدامة التي تُعرف أيضاً برأس المال الاجتماعي، وذلك لأن الحكم الراشد يهدف إلى ضمان رفاهية الأفراد من خلال التركيز على العنصر البشري الأساسي، وذلك بتثبيت قيم الديمقراطية لدى المواطنين وتوفير الشفافية في جميع التعاملات والعمليات، وتلعب هذه العوامل دوراً هاماً في تأثير مسار التنمية المستدامة. (عبد الرحمن، وطلال،2018، ص10)

تهدف الدول إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال تنفيذ مبدأ الحكم الرشيد، يتطلب ذلك مشاركة جميع الأطراف الفاعلة في المجتمع، بدءًا من المؤسسات الحكومية وصولاً إلى المجتمع المدني مع مرورنا بالقطاع الخاص.

ويسعى هذا المنهج إلى إقامة علاقة ديمقراطية حقيقية قائمة على المشاركة في إدارة الدولة، حيث يتم تمثيل جميع فئات المجتمع. كما يعتمد على مبدأ محاسبة الحكومة، وذلك بغية تحقيق هدف واحد وهو التنمية المستدامة. (عبد الرحمن، وطلال،2018، ص12)

يعتبر الحكم الرشيد ركناً أساسياً لبلوغ أهداف التنمية المستدامة، كما أنه نتيجة طبيعية لمراحل تحقيقها.

ولكن لا يمكن الوصول إلى التنمية المستدامة إلا بوجود حُكم رشيد قوي، ولكي يؤدي الحكم الرشيد إلى تنمية مستدامة فعالة، يجب أن يتسم بأركان وأبعاد أساسية أربعة: (سفيان وكمال، 2018)

- "تكامل السياسات وتناسقها بين مختلف المؤسسات الحاكمة التشريعية والتنفيذية والأمنية وتحسين التفاعلات بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وإيجاد خطة حكومية طويلة الأمد للاقتصاد والمجتمع وتوفر الإرادة السياسية لكل ذلك".
- إن تحقيق الاستدامة يتطلب إطاراً شاملاً يشتمل على عدة عناصر أساسية:

تحديد أهداف استراتيجية طويلة الأمد ومنها: وضوح الرؤية المستقبلية وتحديد الأهداف الكبرى التي تسعى إلى تحقيقها، والتوافق على معايير التخطيط، ووضع قواعد وأطر موحدة لعملية التخطيط وتنفيذه، وضوابط محددة للتغيير والتعديل وإقرار آليات واضحة وشفافة للتعامل مع التغييرات غير المتوقعة والظروف الاستثنائية، ومؤشرات قياسية لحالة الحاجة: اعتماد معايير موضوعية لتحديد الاحتياجات الفعلية والتدخلات اللازمة، ووجود إجراءات محددة: وضع خطط عمل وخطوات عملية لتنفيذ الأهداف والسياسات.

- "التزود ببيانات دقيقة ومفيدة من شأنه أن يُيسر اتخاذ القرارات السديدة، مع توفير الحوافز اللازمة لتنفيذها على أرض الواقع.
- "يجب على المؤسسات الرسمية والخاصة أن تولي اهتماماً كبيراً بتعزيز برامج التطوير والإبداع، وذلك لضمان استغلال الموارد والمصادر بكفاءة وفاعلية قصوى.

المطلب الثاني: أهمية وأثر السلام الاجتماعي على الاستقرار والتنمية:

يلعب السلام الاجتماعي دوراً حيوياً في تحقيق الاستقرار والأمن في المجتمعات، كما أنه ضامن لضمان حقوق الأفراد بشكل عادل، فغيابه يؤدي إلى تدهور الأمن واستفحال حالة من النزاع والحرب، ويسهم السلام الاجتماعي في: (خمايسة، 2023)

- تحقيق الاستقرار والأمن: حيث يخلق بيئة آمنة ومستقرة، وتقلل من انتشار العنف والنزاعات وتعزز الشعور بالأمان بين أفراد المجتمع.
- تعزيز التعاون والتكامل: يدفع الأفراد إلى العمل معاً لتحقيق الأهداف المشتركة، ويُعزز الروابط الاجتماعية بين مختلف شرائح المجتمع.
- تحفيز التنمية الاقتصادية: حيث يجذب الاستثمارات المحلية والعالمية، ويوفر بيئة آمنة ومستقرة لتنمية الأعمال التجارية والابتكار.
- تحسين جودة الحياة: من خلال توفير بيئة خالية من الخوف والعنف، ما يسهم في تحسين الصحة النفسية والجسدية للأفراد.
- دعم التنمية المستدامة: حيث يُساعد على استخدام الموارد الطبيعية بشكل عادل وفعال، بما يضمن تلبية احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية.

المبحث الثالث: الحكم الرشيد والسلم المجتمعي تجارب ناجحة وتحديات:

المطلب الأول: تجارب ناجحة في الحكم الرشيد والسلم المجتمعي:

تجارب الدول الناجحة في تحقيق الديمقراطية واستقرار الدولة وتحقيق السلم المجتمعي ودور الحكم الرشيد في تحقيقه، فلبعض الدول تجارب تستحق الوقوف عليها والاستفادة منها واعتبارها دروساً تاريخية ومثالا يتحدى به.

أولا: جنوب إفريقيا:

بعد عقود من تطبيق نظام الفصل العنصري، حققت جنوب أفريقيا تحوّلاً ديمقراطياً سلمياً في عام 1994، وذلك بفضل الجهود المبذولة في إطار عملية المصالحة الوطنية التي قادها نيلسون مانديلا، وتُعتبر تجربة جنوب أفريقيا في تحقيق الديمقراطية بعد فترة طويلة من التمييز العنصري نموذجاً بارزاً للتحول السلمي إلى النظام الديمقراطي. (الرشيد وحبيب، 2023، 65ـــــــ 85)، وقد شهدت بداية تسعينيات القرن الماضي انتهاء نظام الأبارتيد في العالم، وبدأت جنوب

إفريقيا عملية إلغاء هذا النظام الذي دام لعقود، وكان نظام الأبارتيد قائما على التمييز العنصري الحادّ والفصل الجبري بين البيض والسود في جميع جوانب الحياة، وبدأت المفاوضات بين الحكومة بقيادة الحزب الوطني الأفريقي، الذي كان مناصرًا للسياسة العنصرية، وحزب المؤتمر الوطني الأفريقي، الذي يقوده نيلسون مانديلا، وأسفرت هذه المفاوضات عن اتفاقيات لإنهاء الفصل العنصري وإجراء انتخابات ديمقراطية عام 1994، حيث شهدت جنوب إفريقيا أول انتخابات ديمقراطية شاملة في تاريخها، وحاز حزب المؤتمر الوطني الأفريقي على أغلبية الأصوات وأصبح نيلسون مانديلا أول رئيس أسود للبلاد، وشهدت البلاد بعد ذلك عملية مصالحة وطنية، تم خلالها تشكيل لجنة الحقيقة والمصالحة برئاسة ديزموند توتو بغرض التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت خلال فترة الفصل العنصري، وأسهمت اللجنة بشكل كبير في تحقيق المصالحة الوطنية من خلال الاستماع إلى شهادات الضحايا والجناة.

وتُعد تجربة جنوب إفريقيا مثالاً بارزًا على أهمية الحوار والمصالحة في تحقيق التحول الديمقراطي بعد فترات طويلة من الصراعات والانقسامات، على الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجه جنوب إفريقيا مثل الفقر والبطالة وعدم المساواة الاقتصادية، إلا أن التحول الديمقراطي الذي شهدته البلاد في التسعينيات يُعد إنجازًا تاريخيًا كبيرًا.ً (تورشين، 2022).

ثانيا: رواندا:

بعد المأساة التي حلت برواندا في عام 1994، حيث شهدت واحدة من أسوأ المجازر الجماعية في التاريخ، فقد بذلت رواندا جهودًا كبيرة لإعادة البناء والتوصل إلى المصالحة الوطنية، وتجلى ذلك في إنشاء محاكم "غاشاشا" التقليدية التي لعبت دورًا مهمًا في تحقيق العدالة والمصالحة بين المواطنين فقد أسهمت هذه المحاكم، إلى جانب الجهود المبذولة على المستوى الوطني، في إعادة بناء الثقة بين المجتمعات المختلفة وإزالة آثار الانقسامات العرقية التي خلّفتها تلك الفترة المظلمة من تاريخ رواندا. (موقع الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، 2014)، ونجحت رواندا في إعادة إعمار الدولة تحت قيادة الرئيس بول كاغامي، حيث حققت استقرارًا سياسيًا، وأمنًا وعدلًا، إلى جانب إعادة بناء البنية التحتية المدمرة، وقد سجلت رواندا نموًّا اقتصاديًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة بفضل سياسات اقتصادية حكيمة جعلت منها إحدى أسرع الاقتصادات نموًا في القارة الأفريقية،

حيث بلغ معدل النمو السنوي حوالي 8%، وقد تم التركيز على تحسين البنية التحتية، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، وتطوير قطاع السياحة (ابن عيسى، 2021، ص644)

التعليم والتكنولوجيا:

بذلت الحكومة الرواندية جهوداً مكثفةً لتحسين المنظومة التعليمية والنهوض بالمجال التكنولوجي، وشملت هذه الجهود إطلاق برامج لتجهيز المدارس بالإنترنت، وتوفير أجهزة الحاسوب للطلبة، كما تم إطلاق أقمار صناعية لتعزيز الاتصالات وجمع البيانات البيئية. (محمود عاطف، موقع معلومات، التعليم في رواندا)

تُعد تجربة رواندا أنموذجاً يُدرس، حيث تُبرز قدرة الدول المتضررة من الصراعات المسلحة على تحقيق الاستقرار والازدهار الاقتصادي من خلال تبنيها لمبادئ المصالحة الوطنية والإصلاحات الجذرية في مختلف المجالات.

ثالثا: تجربة الصومال:

تُعد تجربة الصومال في تحقيق الاستقرار والتنمية بعد عقود من الصراع معقدة وتواجه العديد من التحديات، فقد عانى الصومال لسنوات طويلة من الصراعات الداخلية والحروب الأهلية، ما أدى إلى انهيار الدولة وانتشار الفقر والبطالة، ولا تزال الصراعات العشائرية وهجمات جماعة الشباب الإرهابية تشكل تهديدًا كبيرًا للاستقرار في البلاد، ومع ذلك، فقد حظيت الصومال بدعم كبير من المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة وتركيا، التي قدمت مساعدات إنسانية كبيرة واستثمارات في البنية التحتية والتعليم منذ عام 2012 ، وشهد الصومال بعض التحسن في نقل السلطة بالطرق السلمية، على الرغم من وجود تحديات كبيرة مثل الفساد والتحايل على الانتخابات.

التنمية الاقتصادية:

رغم التحديات الكبيرة التي يواجهها الصومال، شهدت تحسناً ملحوظا مؤخراً، وتبذل الجهود المستمرة لتحسين البنية الأساسية وتعزيز التجارة والاستثمار، ومع ذلك لا تزال البلاد تواجه تحديات خطيرة، مثل الجفاف والفيضانات التي تضر بالزراعة وتربية المواشي، كما يعاني الصومال من أزمات إنسانية كبيرة، تتضمن نقص الغذاء والماء النظيف وانتشار الأمراض، وتعمل

الأمم المتحدة وشركاؤها على تقديم المساعدات الإنسانية ودعم الحكومة في مواجهة هذه التحديات الصعبة

وتوحي تجربة الصومال بأن تحقيق الاستقرار والتنمية بعد فترات طويلة من الصراعات المسلحة يتطلب جهوداً مستمرة وتعاوناً دولياً فعالا، فكل دولة واجهت تحديات فريدة في مسيرة الديمقراطية، لكنها حققت تقدماً ملحوظاً بفضل جهود المصالحة الوطنية والإصلاحات السياسيةً، وبعد سنوات من النزاعات المسلحة والظلم، تم التوصل إلى صيغة مصالحة شاملة بين جميع الأطراف، ما مكّن الديمقراطية من أن تنمو وتتطور، وأصبح النزاع المسلح والظلم والقهر أمراً من الماضي.

التحديات التي تواجه الحكم الرشيد والسلم المجتمعي:

إنّ تحقيق الحكم الرشيد وديمومة السلام المجتمعي يتطلب مواجهة تحديات متعددة ومترابطة، تتجلى في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

فعلى الصعيد السياسي: (المغيربي، 2023)

– الفساد: يُشكّل الفساد عائقًا كبيرًا أمام تحقيق الحكم الرشيد، حيث يُدمر الثقة في المؤسسات الحكومية ويُعيق التنمية المستدامة.

– عدم الاستقرار السياسي: تؤدي النزاعات الداخلية والصراعات السياسية إلى عدم استقرار الحكومات، وتعرقل تنفيذ السياسات والإصلاحات الضرورية.

– ضعف المؤسسات: يؤثر ضعف كفاءة المؤسسات الحكومية في تقديم الخدمات العامة سلبًا على الحكم الرشيد.

وعلى الصعيد الاقتصادي:

– الفقر والبطالة: ارتفاع معدلات الفقر والبطالة يزيد من التوترات الاجتماعية ويُعيق التنمية الاقتصادية.

– التضخم: يؤدي التضخم المرتفع إلى تآكل القدرة الشرائية للمواطنين وزيادة معاناتهم الاقتصادية.

– الديون الخارجية: الاعتماد المفرط على الديون الخارجية قد يؤدي إلى أزمات اقتصادية ويُعيق الاستقرار المالي

وعلى الصعيد الاجتماعي:

– التفاوت الاجتماعي: الفجوة الكبيرة بين فئات المجتمع المختلفة تُزيد من التوترات والنزاعات.

– الخدمات الأساسية: نقص الخدمات التعليمية والصحية يؤثر سلبًا على جودة الحياة ويُعيق التنمية البشرية.

– الهجرة والنزوح: تُدفع النزاعات والأزمات إلى نزوح السكان وهجرتهم، ما يزيد من الضغط على الموارد والخدمات في المناطق المستقبلة.

خاتمة:

في ختام هذه الدراسة التحليلية حول الحكم الرشيد والسلم المجتمعي في ليبيا، يتضح أن التحديات التي تواجه البلاد متعددة ومعقدة، فالتدخلات الخارجية، والفساد، وضعف المؤسسات، والتفاوت الاجتماعي كلها عوامل تعرقل تحقيق الحكم الرشيد والسلم المجتمعي، ومع ذلك فإن هناك فرصًا وإمكانيات يمكن استغلالها لتحقيق تقدم ملموس في هذا المجال.

النتائج:

يشمل الحكم الرشيد مجموعة من المبادئ الأساسية التي تسعى إلى تحقيق إدارة حكيمة وشفافة وعادلة للشؤون العامة، من أبرز هذه المبادئ: الشفافية والمساءلة والمشاركة وسيادة القانون.

أما السلم المجتمعي، فهو حالة من الاستقرار والهدوء تسود فيها العلاقات الاجتماعية، حيث يتم حل الخلافات بطرق سلمية، وتتمتع الأفراد بحقوقهم وحرياتهم الكاملة.

التوصيات:

– تعزيز المؤسسات الوطنية: يجب العمل على تقوية المؤسسات الوطنية وزيادة كفاءتها في تقديم الخدمات العامة.

– مكافحة الفساد: يجب تبني سياسات صارمة لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة في جميع القطاعات.

– تشجيع الحوار الوطني: يجب تعزيز الحوار الوطني بين جميع الفصائل الليبية لتحقيق توافق سياسي شامل.

– تحقيق العدالة الاجتماعية: يجب العمل على تقليل الفجوة بين الفئات الاجتماعية المختلفة من خلال سياسات اقتصادية واجتماعية عادلة.

– إعادة بناء الاقتصاد: يجب تبني سياسات اقتصادية تهدف إلى إعادة بناء البنية التحتية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. هذه التوصيات تهدف إلى تحقيق الحكم الرشيد والسلم المجتمعي في ليبيا، ما يسهم في بناء مستقبل أفضل وأكثر استقرارًا للبلاد.

المصادر والمراجع:

– (المغيربي، 2023) المغيربي، محمد زاهي، بناء الدولة والتعايش السياسي والمجتمعي في ليبيا، موقع القانون والمجتمع في ليبيا، 2023 https://www.libyanlawandsociety.org

– (سخري، 2020) سخري، منال، ميكانيزمات وتحديات المجتمع المدني لتمكين الحكم الرشيد، مجلة التراث، مجلد 10، عدد 4، ديسمبر، 2020

– ابن عيسى، ريم، (2021) التجربة الرواندية في تحقيق التنمية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 7، العدد 3، 2021

– أبو دلو، عبد الكريم محسن، (2021)، ضـــرورة السلم الاجتماعي في الدولة، صحيفة الدستور الأردنية، منشور بتاريخ 2022.10.27 م https://www.addustour.com

– بوزيد، سايح، (2013) دور الحكم الرشيد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية، حالة الجزائر، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012-2013،

– بوقرة، عيسى ومملوكي، سليمان، (2020)، العلاقة بين الدولة والمجتمع في الجزائر: دراسة في مهددات السِّلْم الاجتماعي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 11، العدد 3، ديسمبر 2020

– بوكليخة، عبد الصمد، (2016)، السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي في الوطن العربي، مجلة أكاديميا، العدد 5، 2016

– التميمي خليفة إبراهيم عودة والبسيوني، عبد الله جاد البسيوني، (2022) الأمن القيمي والسلم المجتمعي، مجلة العلوم القانونية والسياسية مجلة نصف سنوية علمية محكمة تصدرها كلية القانون والعلوم السياسية جامعة ديالى العراق، ديالى عدد خاص بأبحاث المؤتمر العلمي الدولي الرابع السياسة التشريعية في بناء المواطنة الصالحة25 -26 أيار 2022م

- تورشين محمد (2022) نماذج تنموية واعدة، حالة أربع دول إفريقية، مركز الجزيرة للدراسات.
- جديد، خميس، وهرموش، مُني(2014)، الانتفاضات العربية نحو البحث عن الحكم الراشد والتنمية المستدامة، مجلة دفاتر المتوسط، العدد الأول، يونيو 2014
- جرود، منال، (2022) مفهوم الحكم الراشد، منشور في موقع الموسوعة السياسية، نشر في2022.05.31.
- الجندي، محمد مصباح ومهلهل، أحمد عمر(2018)، المواطنة ودورها في تحقيق السلم الاجتماعي ليبيا نموذجا مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد11 كلية الاقتصاد والتجارة زليتن 2018
- حرز الله، قداري، (2005)، مفهوم الحكم الرشيد، مجلة الفكر البرلماني، مجلس الأمة الجزائري العدد 8، مارس 2005
- حمزاوي عمرو، (2021)، الدولة القوية وبناء مؤسسات الحكم الرشيد... عن تحديات العقد العربي القادم، صحيفة القدس العربي، 1 مارس 2021https://www.alquds.co.u
- خلوفي سفيان وشريط كمال، (2018)، مفهوم الحكم الراشد وعلاقته بالتنمية المستدامة، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، العدد 02، ديسمبر 2018
- خمايسة، مرام (2023)، أهمية السلم الاجتماعي نشر على موقع موضوع بتاريخ 2023.08.10 م https://mawdoo3.com
- الرشيد، أحمد الزروق، وحبيب، هناء يونس (2023) تجارب دولية للمصالحة الوطنية، مجلة سرت للعلوم الإنسانية، المجلد 13، العدد 1، يونيو 2023
- الشطي، إسماعيل، (2003)، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية، (الكواري، على خليفة محررا) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، أكتوبر2003
- شعراوي، سلوى جمعه وآخرون(2001)، إدارة شؤون المجتمع والدولة، مركز دراسات الإدارة العامة، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، 2001
- عاطف، محمود، التعليم في رواندا، موقع معلومات.
- عامر، ضبع، (2016) المشاركة السياسية كأداة لترشيد الحكم من منظور أداء النظام السياسي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، أكتوبر 2016

– عبد الرحمن، أولاد زاوي، وطلال عباسي، (2018)، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة، ورقة مقدمة للملتقى الدولي الخامس حول: الإنفاق البيئي بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات الحكم الراشد، الجزائر، يومي 13 و14 مارس 2018

– عبدالقادر، حسين، (2012) الحكم الرشيد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012

– عبداللطيف، عادل، (2003)، برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، ورقة عرضت في المنتدى الثالث لمكافحة الفساد وحماية الاستقامة، سيئول كوريا الجنوبية، 20 -31 مايو 2003

– عبدالله، أمينة سرير(2019)، التحول الديمقراطي والحكم الرشيد في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2018 -2019م

– عزي، الأخضر، جلطي، غالم، (2016) قياس قوة الدولة من خلال الحكم الرشيد (اسقاط على التجربة الجزائرية)، دراسات استراتيجية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، القبة، الجزائر، العدد 1، يناير2006

– عطا ياسر مظهر أحمد، (2023) السلم المجتمعي في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان وفي ظل خطابات المرجعية الدينية جمهورية العراق المفوضية العليا لحقوق الإنسان قسم النشر والتثقيف / شعبة البحوث والدراسات، 2023

– علي، هشام عزالدين مجيد، وحمد خير الله سبهان عبد الله، (2023) مرتكزات السلام المجتمعي في مرحلة ما بعد النزاع، مجلة حمورابي، العدد 46، المجلد الأول، السنة 12، صيف 2023

– عوايدي، عمار (2005)، المشروع الوطني لإقامة نظام الدولة القوية، مجلة الفكر البرلماني، مجلس الأمة الجزائري العدد 4، مارس 2005

– عون، نداء حسين عبد وخضير، عامر شاكر، (2016)، الحكم الرشيد في التخطيط الإقليمي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة من الأساس النظري إلى العمل التجريبي، ورقة مقدمة في محور الحوكمة، للمؤتمر العلمي الأول لإعداد خارطة طريق في إطار تنموي مستدام بغداد 2016.11.24

– فريد، ابرادشة، (2014)، الحكم الرشيد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، يونيو 2014

- قلاتي، عبد الكريم، (2010)، الحكم الراشد وعلاقته بالاستقرار السياسي والتنمية المستدامة، مجلة إدارة، مجلة المدرسة الوطنية للإدارة، المجلد20 العدد1 2010، عدد 39
- قوي بوحنية وبن ناصر بوطيب، (2014) الاصلاحات السياسية وإشكالية بناء الحكم الراشد في الدول المغاربية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد الرابع، ديسمبر 2014م
- القيسي، محمد وائل، (2017)، السلم المجتمعي، المقومات وآليات الحماية، مركز نون للدراسات الاستراتيجية، بغداد، العراق، 2017
- كشيشيان، جوزيف، (2013) السلطة وتعاقب الحكم في الممالك العربية، ترجمة محمد بن عبد الله الحارثي، رياض الريس للكتب والنشر، الجزء الأول، الطبعة الأولى، 2013
- كليبي، يوسف عطية، (2019)، السلم المجتمعي مقومات ترسيخه وأثره في نهوض المجتمع المسلم مجلة العلوم الإسلامية المجلد 2 العدد 5 سبتمبر 2019
- كوفمان، دانييل، (2015) تأثير الفساد، مجلة التمويل والتنمية، البنك الدولي، عدد سبتمبر 2015
- مجناح، آمال (2019)، الحكم الراشد وإشكالية البناء الديمقراطي في إفريقيا، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2018- 2019م
- موقع الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (2014) الإبادة الجماعية في رواندا بعد مرور 20 عاما
- وحيدة، بورغدة (2008)، حقوق الإنسان وإشكالية العلاقة الجدلية بين الحكم الراشد والتنمية الإنسانية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف خدة، الجزائر، 2008